دور المناهج التربوية في غرس قيم المواطنة
" الجزائر نموذجا "

العقون كمال الدين: أستاذ محاضر أ
كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة البليدة 02

ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تبيان الأسس الفلسفية المعتمدة في الإصلاحات التي عرفتها المنظومة التربوية في الجزائر منذ السبعينات إلى اليوم، ومدى مساهمتها في تحقيق الانتماء والمواطنة؛ وهذا من خلال تحليل النصوص القانونية ومسح مناهج العلوم الاجتماعية ذات الصلة،الموضوعة خصيصا للارتقاء بإنسانية المتعلم، وتأكيد الذات، وتعزيز الهوية والانتماء.وقد أفضى التحليل إلى أن هذه المناهج لا تسهم بالقدر الكافي في تحقيق هذه القيم

الكلمات المفتاحية: المواطنة - الانتماء- المنظومة التربوية-المنهاج - العولمة.

Abstract

The current study aims at showing the philosophical foundations adopted in the reforms that the educational system in Algeria has experienced since the seventies until today, and the extent to which it contributes to the achievement of belonging and citizenship. This research was done through analyzing the legal texts and surveying the relevant social sciences curriculum, promoting identity and belonging. The analysis has shown that these approaches do not contribute adequately to these values.

Keywords: citizenship - affiliation - the educational system - curriculum - globalization.

مقدمة

لا مراء في أن النظام التربوي في الجزائر حقق تقدما كميا لم تشهده الكثير من الدول.بعدما كان التعليم، في مرحلة الاستقلال و إلى غاية التسعينات، يعاني من قلة المدارس وندرة الكتب وضعف المناهج ونقص المعلمين... أصبح اليوم عدد الملتحقين بالتعليم بمختلف أطواره يفوق عدد سكان الكثير من الدول.عدد التلاميذ في التعليم العام يتجاوز 08 ملايين متمدرس؛ وعدد الطلبة في الجامعة يتجاوز مليون طالب وطالبة.يقابل هذا الارتفاع الكمي في عدد المتمدرسين،ارتفاع في عدد المعلمين والأساتذة، وفي المدارس والجامعات.

قراءة ميزانيات الدولة المعدة من الاستقلال إلى يومنا ،تبين أن التربية توضع في سلم الأولويات.نذكر على سبيل المثال لا الحصر،أن نسبة ميزانية التسيير المخصصة للتربية الوطنية من ميزانية الدولة من سنة 1999 إلى 2017 [1] تمثل 15,40 % ،أي ما يساوي 406.377.907.210,52 دج ، أما نسبة ميزانية التجهيز المخصصة للتربية والتكوين لنفس الفترة تمثل 09,10 % من الميزانية العامة للدولة، أي ما يساوي 174.987.565.388.888,9 دج.

الملاحظ للعيان،فضلا عن الدراسات المتخصصة في المجال،يجد أن مخرجات النظام التعليمي لا تتماشى ألبته والمدخلات، بل هناك علاقة عكسية بين المدخلات والمخرجات. مشاكل المجتمع الجزائري تزداد وتتفاقم، فهو يعاني من تاءات ثلاث، تخلف، تبعية وتجزئة؛ فهو يعاني من أزمة في السلوك والممارسات والانحراف عن القيم.

مظاهر هذه الأزمة تتجلي في السلوكات غير الاجتماعية للتلاميذ، مثل الكذب والسرقة والغش في المدرسة بصفة خاصة والكلام الفاحش والبذيء...، والسلوكات الإجرامية للشباب، مثل السرقة، القتل، انتهاكات أعراض الناس، الزنا والفواحش، الهجرة السرية أو ما يعرف بظاهرة "الحرقة"..مظاهر هذه الأزمة تعكس صراحة أزمة عميقة على مستوى المؤسسات الاجتماعية، على رأسها الأسرة والمدرسة.

لهذا بات من الضروري البحث في الأسس الفلسفية للمنظومة التربوية في الجزائر من جهة، والغايات والمقاصد التي تنشدها التربية من جهة ثانية، ونموذج الإنسان الذي تسعى لتحقيقه من جهة ثالثة؛ لأن الإصلاح بمفهومه الواسع،خاصة التربوي،قبل أن يكون إجراءات تقنية فهو نظرة فلسفية مرتبطة بالأسس الإبستمولوجية للمعرفة،وبالأبعاد التاريخية الحضارية للأمة.

الإجابة على هذه الأسئلة المفصلية هي التي تسمح لنا بمعرفة مدى مساهمة المنظومة التربوية في الجزائر بالارتقاء بإنسانية المتعلم، و تأكيد الذات، وتعزيز الهوية والانتماء؛ من حيث أن قيمتي الهوية والانتماء تعتبران من أهم تجليات المواطنة[2].

لتحقيق ذلك، قام الباحث بتحديد مفهوم الوطن والمواطنة و الانتماء، ثم مسح لمختلف الإصلاحات التي عرفتها المنظومة التربوية من عام 1962 إلى اليوم، لكي نصل إلى معرفة مدي تحقيق الإصلاحات التربوية في تحقيق الانتماء، الأس الهام في تكوين المواطن الصالح.

أولا: تحديد المفاهيم

1- الوطن والمواطنة

1.1- التعريف اللغوي: عرّف الدكتور يوسف القرضاوي الوطن والواطنة لغة بقوله: أن الوطن منزل الإقامة (كالموطن)، جمعه: أوطان. ووطّنَ به، وأوطن: أقام. وأوطنه إيطاناً، ووطّنه توطينا، واستوطنه: إذا اتخذه وطنًا، أي محلاً ومسكنا يقيم فيه.وفي المعجم الوسيط فقد عرف الوطن على أنه ((مكان إقامة الإنسان ومقرّه وُلد به أو لم يُولد)).

وأردف قائلا: والغريب في كل الاشتقاقات التي جاءت بها القواميس أنه لم تورد فعل " واطن " الذي اشتُقّ منه اسم الفاعل " مواطن "، والذي مصدره القياسي " مواطنة ". وإنما جاء " واطن " بمعنى آخر مجازي بعيد عن المفهوم الذي نحن بصدده. ولهذا قال "في المعجم الوسيط" الذي أصدره مجمع اللغة العربية: واطن القوم: عاش معهم في وطن واحد.(مُحدثة)، أي ليس لها أصل في كتب اللغة.و"الوطنية ": مصدر صناعي منسوب إلى الوطن، كما يقال: " القومية " نسبة إلى القوم، و" العالمية " نسبة إلى العالم[3]...

2.1- **التعريف الاصطلاحي**: أما اصطلاحا فإن مفهوم المواطن والمواطنة انتقل من الصيغة إلى المفهوم، وبالتالي لا يمكن أن نحدد المفهوم خارج سياق تشكله وتداوله. استقراء التاريخ يبين أن مفهوم المواطنة اقترن بحركة نضال التاريخ الإنساني من أجل الحرية و العدل والمساواة والإنصاف. لهذا نجده كغيره من المفاهيم مرتبط بالأسس الابستمولوجية للمعرفة و بالأبعاد التاريخية والحضارية للأمة.فلا غرو إذا وجدنا أن مفهوم المواطنة اليوم خرج عن المفهوم التقليدي الذي استمد جذوره من الفكراليوناني والروماني وغيره وجاء تلبية لحاجات الدولة القومية، حيث أصبحت المواطنة حق ثابت في الحياة السياسية والاجتماعية، متسع الأبعاد والممارسة، في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية[4]...إلخ .

ويمكن تعريف المواطنة كما تناولتها بعض المراجع مثل دائرة المعارف البريطانية إلى أن المواطنة ((علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة متضمنة مرتبة من الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات وتسبغ عليه حقوقاً سياسية مثل حقوق الانتخاب وتولي المناصب العامة . وميزت الدائرة بين المواطنة والجنسية التي غالباً ما تستخدم في إطار الترادف إذ أن الجنسية تضمن بالإضافة إلى المواطنة حقوقاً أخرى مثل الحماية في الخارج))[5] . وتعرف الموسوعة العربية العالمية المواطنة بأنها ((اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن)). وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريفها على أنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون))[6] . وهناك من نظر إليها من منظور نفسي وعرفها ((بأنها الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية))[7] .

ويري " عثمان بن صالح العامر"[8] أن مفهوم المواطنة في القرن الحادي والعشرين شهد تطوراً مال به منحى العالمية وتحددت مواصفات المواطنة الدولية على النحو التالي:

- الاعتراف بوجود ثقافات مختلفة.
- احترام حق الغير وحريته.
- الاعتراف بوجود ديانات مختلفة .
- فهم وتفعيل أيديولوجيات سياسية مختلفة .
- فهم اقتصاديات العالم .
- الاهتمام بالشؤون الدولية .
- المشاركة في تشجيع السلام الدولي .
- المشاركة في إدارة الصراعات بطريقة اللاعنف.

ويستند هذا المنحى في إرساء مبدأ المواطنة العالمية على ركيزتين:

الأولى: عالمية التحديات في طبيعتها كعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية ، والامتلاك غير المتساوي لتقنيات المعلومات وانخفاض الخصوصية ، والتدهور البيئي وتهديد السلام .

الثانية: أن هناك أمماً ومجتمعات ذات ديانات وثقافات وأعراف وتقاليد ونظم مختلفة.

ولقد أسفرت الاجتهادات الغربية المعاصرة لتحليل طرفي هذه المعادلة عن تفاعلات جدية تتلخص في صياغة عناصر جديدة للمواطنة ، وتأسيس مصطلح جديد

في الخطاب المعاصر هو (المواطنة العالمية) أو (المواطنة عديدة الأبعاد) التي لخصت في (البعد الشخصي – البعد الاجتماعي – البعد المكاني – البعد الزماني) وأهابت بالمؤسسات السياسية والتربوية تحقيقها من خلال العناصر التالية:

- الإحساس بالهوية .
- التمتع بحقوق معينة .
- المسؤوليات والالتزامات والواجبات .
- مسؤولية المواطن في لعب دور ما في الشؤون العامة .
- قبول قيم اجتماعية أساسية .

2- الانتماء

1.2- مفهوم الانتماء: الانتماء بمفهومه البسيط يعني الارتباط والانسجام والإيمان مع المنتمي إليه وبه، وعندما يفتقد الانتماء لذلك فهذا يعني أن به خللا ومع هذا الخلل تسقط صفة الانتماء.يعد الانتماء مفهوما فلسفيا ديناميا،لا يمكن إدراكه إلا في ضوء مرحلة تاريخية بعينها،وفي إطار اجتماعي بذاته،فهو نتاج للعديد من المعطيات،والمتغيرات الاجتماعية،والاقتصادية،والثقافية، والسياسية في المجتمع. كما أنه مفهوم نفسي ذو بعد اجتماعي،وبافتقاده يشعر المرء بالعزلة،والغربة،ويعتريه القلق والضيق، وتنتابه المشكلات النفسية، التي لها تأثيرها على وحدة المجتمع، وتماسكه[9].

ورد في معجم العلوم الاجتماعية أن ((الانتماء هو ارتباط الفرد بجماعة؛ حيث يرغب الفرد في الانتماء إلى جماعة قوية يتقمص شخصيتها ويوحد نفسه بها مثل الأسرة أو النادي أو الشركة))[10].

يعتبر اليوم الانتماء الوطني من أوضح نماذج التوحد مع المجتمع حيث يلاحظ تأثير شخصية الأمة على شخصية الفرد وتطابق شخصيته مع النمط الثقافي السائد. أما إذا لم يتوفر دافع الانتماء يصبح الفرد في حالة حياد عاطفي بالنسبة للآخرين أو المجتمع ومعنى ذلك إما أن ينحصر اهتمامه في ذاته أو يصبح في حالة ركود وعدم نشاط لعدم توفر الدافع على أداء فعل معين والشخص غير المنتمي قد انفصل عن ماضيه وحاضره ولم يعد يهتم بمستقبله.

2.2- أبعاد الانتماء

الانتماء مفهوم مركب، فهو يبدأ من الفرد ثم ينطلق إلى المجتمع بمفهومه الواسع. يبدأ من الأقرب نحوالأبعد ، فهو يبدأ من الذات أول نقطة للانطلاق، لذا

ينبغي أن يكون هذا الانتماء صحيحا متينا؛ صحيح بحيث لايكون مخالفا للفطرة،لأنه من الدوافع الفطرية في الإنسان حسب "ماسلو" و "إريك فروم" « Maslow » et « Eric Fromm» ، متين بحيث أن مؤسسات المجتمع تعمل على بنائه بناء قويا. لذا ينبغي أن يكون انتماء الفرد لذاته قويا،ثم بعد ذلك ينتمي لأسرته أو لجيرانه أو لبلده أو لدولته أو لأرضه أو لإنسانيته.

أشارت" خضر"إلى أهم أبعاد الانتماء وهي الهوية، الجماعة، الولاء، الالتزام، التواد، الديمقراطية، غير أننا نركز على ما له علاقة مباشرة بهذا البحث على النحو التالي[11] :

1.2.2- الهوية: يسعى الانتماء إلى توطيد الهوية، وهي في المقابل دليل على وجوده. ومن ثم تبرر سلوكات الأفراد كمؤشرات للتعبير عن الهوية، وبالتالي الانتماء.

2.2.2-الجماعة: تؤكد الروابط الانتمائية على الميل نحو الجماعية، ويعبر عنها بتوحّد الأفراد مع الهدف العام للجماعة التي ينتمون إليها، وتؤكد الجماعية على كل من التعاون،والتكافل،والتماسك، والرغبة الوجدانية في المشاعر الدافئة للتوحد. وتعزز الجماعية كل من الميل إلى المحبة، والتفاعل، والاجتماعية، وجميعها تسهم في تقوية الانتماء من خلال الاستمتاع بالتفاعل الحميم للتأكيد على التفاعل المتبادل.

3.2.2-الولاء: يعد الولاء جوهر الالتزام، ويدعم الهوية الذاتية، ويقوي الجماعية، ويركز على المسايرة، ويدعو إلى تأييد الفرد لجماعته، ويشير إلى مدى الانتماء إليها. وكما أنه الأساس القوي الذي يدعم الهوية، إلا أنه في اللحظة نفسها يعتبر الجماعة مسؤولة عن الاهتمام بكل حاجات أعضائها من الالتزامات المتبادلة للولاء،بهدف الحماية الكلية.

4.2.2-الالتزام: يبرز الالتزام عند التمسك بالمعايير، والنظم الاجتماعية.ومن هذا المنطلق تكد الجماعية على الانسجام، والإجماع؛ لذا فإنها تولّد ضغوطا فاعلة نحو الالتزام بمعايير الجماعة لإمكانية الإقبال، والإذعان كآلية رئيسية لتحقيق الإجماع وتجنب النزاع.

ثانيا: إصلاحات المنظومة التربوية

شهدت المنظومة التربوية في الجزائر عدة إصلاحات؛إرتأي الباحث تقسيمها إلى ثلاث مراحل:

I) النظام التربوي قبل 1976

II) النظام التربوي بعد 1976 (المدرسة الأساسية)

III) النظام التربوي في ظل المقاربة بالكفاءات (الإصلاحات الجديدة)

ا) **النظام التربوي قبل 1976**

أورد مصطفى زايد في كتابه التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر[12]، أن الاختيارات الأساسية للتعليم ثلاث؛ أن يكون وطنيا وثوريا وعلميا، ومن متطلباته الأساسية استرجاع اللغة العربية وإعادة الاعتبار لها ،بصفتها المعبر عن القيم الثقافية للجزائر، وهذا فضلا عن التركيز على التعريف بالتراث الوطني وفي نفس الوقت الحرص على طبع الثقافة بالطابع الشعبي والثوري، وهذا عن طريق تحقيق الترقية الاجتماعية والثقافية بواسطة التعليم الشامل، ومحو الأمية، وإعادة الاعتبار للمقومات الوطنية وديمقراطية التعليم، وكذا تزويد البلاد باليد العاملة والإطارات التي هي في حاجة إليها، فضلا عن العمل على تنمية الفكر الاشتراكي باعتباره أداة التكوين الإيديولوجي. وبهذا فإن العمل في مجال التعليم كمطلب وطني من مطالب التنمية الاجتماعية كان يهدف إلى تعريب وجزأرة الإطارات والمؤسسات التعليمية ومحتوى التعليم أيضا.

تلكم هي الاختيارات الأساسية للتعليم، ودعائم السياسة التعليمية في الجزائر؛ وهنا يمكننا أن نتساءل:هل تحققت الاختيارات الأساسية للتعليم ؟هل كان وطنيا ؟ هل كان ثوريا ؟هل كان علميا ؟ هل تحققت الأهداف التربوية المسطرة ؟

الجواب على هذه الأسئلة نجده في مقال "عبد الرحمن رميلي" تحت عنوان:الإصلاح التربوي قيوده وعقباته "التجربة الجزائرية " جاء فيه ما نصه:((لئن كان نظام التعليم الجزائري قد شهد تطورا هائلا خلال السنوات الاثنتي عشرة الأولى من حياة الدولة الجديدة فإنه ظل عاجزا عن مجاراة وتيرة التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتسارعة التي حصلت منذ تحرير البلاد .فآثار التبعية الثقافية ظلت ماثلة بعد سنوات من نيل الاستقلال، و ذلك لأسباب متعددة.فمن ناحية أولى، بقي التعليم منسوخا في جوهره عن نظام التعليم الفرنسي، كما أن اتفاقات إيفيان قد أضفت طابعا مؤسسيا على أشكال من التعاون الثقافي كان من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم ظاهرة "التثاقف"(أي التقارب من الثقافة الفرنسية Acculturation) ومنها : مجيء عدد كبير من المعاونين لتعويض النزوح الجماعي للمعلمين الأوربيين بإمكانية فتح مؤسسات مدرسية وجامعية في الجزائر تطبق المناهج الفرنسية الرسمية،التزام الجزائر في " أن تنظم داخل الجامعات الجزائرية، وبحسب إمكانياتها،التعاليم الأساسية التي تعطيها الجامعات الفرنسية، وفي شروط متشابهة من حيث المناهج،ومتابعة الدراسة والامتحانات".. و لم تتبلور رؤية شاملة للإصلاحات

المرجوة بعيدا عن الأنماط الموروثة، إلا في الخطة الرباعية الأولى 70 - 73... ومن أجل إقامة نظام تعليمي وطني حقٍّ متفتح في الوقت نفسه على التجارب الخارجية المثرية، تمّ السعي بصورة تدريجية إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما: تعريب التعليم، وجزأرة Algérianisation العاملين، والمؤسسات والمحتوى))[13].

نستنتج من هذا المقال أن:

- النظام التعليمي عجز عن مجاراة وتيرة التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد.
- النظام التعليمي لم يكن جزائريا.(من الجزأرة Algérianisation)
- غياب فلسفة تربوية.

أما عن المبادئ الأساسية التي توجّه النظام التعليمي في الجزائر منذ الاستقلال فهي: التعريب وديمقراطية التعليم والاختيار العلمي والتقني.((ومن أجل الإلمام بالأهداف والوسائل والاتجاهات المرسومة للتربية في الجزائر ينبغي الرجوع إلى نصين أساسيين أقرّا الاختيار الأساسي الذي لا رجعة عنه في بناء مجتمع اشتراكي، وهذان النصان هما :

-الأمر رقم 97/76 المتعلق بإصدار دستور الجمهورية الجزائرية الاشتراكية الشعبية.

-الأمر رقم 167/76 المتعلق بنشر الميثاق الوطني.(وزارة التربية ، 105106).

II) **النظام التربوي بعد** 1976 (**المدرسة الأساسية**)

النصان القانونيان السابقان حدّدا فلسفة التربية الجزائرية، وأقرّا الاختيار الأساسي للبلاد و المتمثل في بناء مجتمع اشتراكي.المجتمع الاشتراكي المنشود تحكمه مبادئ عامة، وينهض على أسس رئيسية نذكر منها: الإسلام، الاشتراكية والديمقراطية.((فالإسلام دين الدولة وأحد المقومات الأساسية لشخصيتنا التاريخية،والاشتراكية في الجزائر لا تصدر عن أي فلسفة مادية،ولا ترتبط بأي مفهوم متحجر عن عبقرياتنا الوطنية،وأن بناء الاشتراكية يتماشى مع ازدهار القيم الإسلامية التي تشكل أحد العناصر الأساسية المكونة لشخصية الشعب الجزائري.وهدف الاشتراكية، دعم الاستقلال الوطني، وإقامة مجتمع متحرر من استغلال الإنسان للإنسان، وترقية الإنسان، وتوفير أسباب تفتح شخصيته وازدهارها. أما الديمقراطية فلها مضمون شعبي، ويمكن تلخيصه في شعار "من الشعب وإلى الشعب". إذ أن مفهوم كلمة " الشعب" يجب أن ينصرف إلى الجماهير الشعبية وليس إلى فئة اجتماعية محظوظة قد تستحوذ على السلطة لغرض سيطرتها[14].

إن فلسفة الإصلاح الاجتماعي الجديدة غرضها الثورة على الوضع المتدنّي الذي تعيشه الجزائر وإحداث القطيعة مع الأساليب والممارسات الموروثة عن العهد الاستعماري. فالتربية الجديدة المجسدة في المدرسة الأساسية هدفها القضاء على المدرسة التقليدية التي تميزت بنقائص عديدة منها :الازدواجية في النظام التعليمي هذا من جهة،ومن جهة أخرى فهي تهدف إلى تحقيق بعدين أساسين متكاملين فيما بينهما ، وهما البعد الفردي والبعد الاجتماعي[15].

- **البعد الفردي: فهي تعتبر أساسية لأنها**

أ- تهتم بحياة الإنسان في مرحلة حاسمة من نموه.

ب- تحقق لكل فرد الوسائل والإمكانيات لاكتساب المعارف والمواقف الضرورية وتحضيره للحياة

ج- تحقق لكل فرد التربية والتعليم على المستوى الفكري والبدني والأخلاقي.

د- تقدم للفرد تربية شاملة ترمي إلى نمو القدرات الكامنة.

- **البعد الاجتماعي**: فهي تحقق أهدافا أساسية في المجالات:

أ-**السياسية والإيديولوجية:** مدرسة موحدة تفسح المجال للتكوين الموحد للشباب الجزائري، فهي عنصر الوحدة الوطنية.

ب- **الاقتصادية:** بفضل التكوين التقني،المدرسة تساهم في استثمار الأفراد القادرين على التسيير الاقتصادي .

ج- **الاجتماعية والثقافية**: المدرسة الأساسية عامل من عوامل الثورة الثقافية.

مما سبق نستخلص ما يلي:

1) النظام التربوي الجزائري توجهه مبادئ هي:التعريب، ديمقراطية التعليم والاختيار العلمي والتقني.

2) الفلسفة التربوية للمدرسة الأساسية مستمدة من الفلسفة الاشتراكية وهدفها بناء مجتمع اشتراكي.

3) المجتمع الاشتراكي تحكمه مبادئ أساسية وهي الإسلام، الاشتراكية والديمقراطية.

III) النظام التربوي في ظل المقاربة بالكفاءات (الإصلاحات الجديدة)

إن الحديث عن إصلاحات جديدة يعني صراحة أن ما هو موجود فشل أو أصبح لا يستجيب للمعطيات المحلية والدولية؛ وفي كلتا الحالتين ينبغي القيام بدراسة عميقة لما هو موجود ،تسمح بإصدار حكم،خاصة إذا تعلق الأمر بالإصلاحات العميقة التي

يشهدها قطاع التربية والتعليم بكافة أطواره ومراحله، والمتمثلة في الانتقال من نظام تعليمي إلى آخر.

الحديث على الإصلاحات ليس بدعة؛ فقد كان مطروحا منذ بداية التسعينات، وهذا ما اضطلع به المجلس الأعلى للتربية آنذاك،وضمنه في وثيقة رسمية مؤرخة في مارس 1998 سمّاها ملخص الوثيقة القاعدية،عنونها بـ: "المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة إصلاح التعليم الأساسي ".

المتصفح لهذه الوثيقة القاعدية يستنتج أن الغاية من الإصلاح هو التطوير والتحسين من خلال إحداث تغيير في السياسة التعليمية في إطار المبادئ التي تحكم المنظومة التربوية. لهذا نجد أن المبادئ العامة للإصلاح تمّ التصريح بها علنا، وتمّ تحديد الإشكالية في إطار هذه المبادئ دون لبس أو غموض.

بتاريخ 10 من ماي 2000 تأسست اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية- تزامنا والسنة التي شهدت الإعلان الرسمي عن ميلاد النظام العالمي الجديد-التي قررت إصلاحات مغايرة شكلا ومضمونا لما
اقترحه المجلس الأعلى للتربية، وتم تطبيقها في التعليم العام تحت اسم المقاربة بالكفاءات، وفي التعليم العاليتحت اسم نظام" ل.م.د ".

استقراء التاريخ الحديث والمعاصر يبين أن الإصلاحات الداخلية في الدول العربية و الإسلامية ما هي إلا صدى لما يحدث في الدول الغربية. بعد الحرب العالمية الثانية،كانت السياسة العالمية،في إيديولوجيتها، منقسمة إلى معسكر رأسمالي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، ومعسكر اشتراكي يتزعمه الإتحاد السوفياتي. ونتيجة لهذا التقسيم السياسي الإيديولوجي، فإن التربية، باعتبارها المجال الأكثر احتواء لمثل هذا الصراع، فإنها قد شكلت مسرحا وأداة للدفاع عن هاتين الإيديولوجيتين السياسيتين داخل كل معسكر من المعسكرين، وكذلك داخل المجتمعات التي كانت تدور في فلك كلا المعسكرين.ولذلك، فإننا قد لا نستغرب من نمط تلك التربية، الذي كان يركز بالأساس على محتويات محددة، بغرض تنميط الأفراد وفق التوجهات التي كانت تتبناها كل إيديولوجية سياسية لكلا المعسكرين. وبالتالي، فإننا قد لا نستغرب كذلك من هيمنة بعض الأنماط التربوية، كما هو الشأن بالنسبة لبيداغوجيا الأهداف،التي تسعى في جوهرها إلى تنميط المواطن من خلال عملية الترويض،وفق النموذج الإيديولوجي السياسي المهيمن[16].

وما هو أساسي،بالنسبة لهذه الحقبة من تاريخ الإنسانية،والتي اصطبغت بالصراع الإيديولوجي السياسي،هو أن أنماط البيداغوجيا التي كانت توظفها،

أنماط ملائمة لأغراضها ومراميها. لهذا فإن المقاربة البيداغوجية التي كانت سائدة، هي تلك المتمركزة حول تعديل السلوك(الأهداف السلوكية) وملمح الإنسان المنشود هو إنسان الحداثة.((ويشير إنسان الحداثة هنا، وبالدرجة الأولى، إلى نمط الإنسان الذي تريد خلقه المجتمعات الصناعية التكنولوجية، التي تضع لها كقيمة عليا التطور والتقدم الصناعي، والمنافسة الحرة؛ هذا التقدم الذي يقاس بالناتج الوطني الخام والصافي، والدخل الفردي، ومعدل النمو...إن هذا التصور عن التقدم ينبني على معايير مثل: الإنتاجية والمردودية والفعالية والاستهلاك..))[17] .

وعلى إثر ظهور مفهوم أو شعار "البروستريكا" أو الشفافية، وهو المفهوم أو الشعار الذي نحت في ظل حكم " جورباتشوف"، الرئيس السابق للإتحاد السوفياتي؛ بدأت تظهر بوادر الانفتاح، مع التوجه نحو الاستقطاب ضمن نموذج إيديولوجي عالمي موحد، تشكل بأسلوب أو بآخر، تحت القانون البيولوجي لداروين، المتمثل في فكرة البقاء للأقوى و الأصلح[18].

وبالفعل فإن الولايات المتحدة الأمريكية بسطت نفوذها من خلال تجسيدها للعولمة. و المتأمل في مفهوم هذا المصطلح يجد أنه يحمل معنى الهيمنة والسيطرة على مقدرات الشعوب، وعلى ثقافتها وأصالتها فكريا ونفسيا وتربويا، بل هو مرادف لمفهوم الأمركة الذي يجسد النموذج البرجماتي النفعي.

ومن أجواء العولمة((تولدت مصطلحات النظام العالمي الجديد، والقرية الإلكترونية، واقتصاد السوق، وحرية التجارة، والاستثمار والشركات المتعددة الجنسيات، والعرض والطلب، ونهاية التاريخ و صراع الحضارات، وما بعد الحداثة، والهوية الثقافية وغير ذلك))[19].

لئن كانت العولمة، على حدّ تعبير "حنفي والعظم"، لها ثقافتها وهي ثقافة غير مكتوبة، قيمها مبثوثة عبر الأقمار الصناعية والقنوات الفضائية وعبر أساليب الحياة اليومية في الطعام والشراب والكساء والمواصلات والهاتف والتلفاز و نظم التعليم... فإن العولمة التربوية تشكل أخطر أنواع العولمة، إذ يمكن اعتبارها عملية اغتصاب ثقافي تربوي للفرد والأمة والمجتمع وقهر لهم جميعا، ويتضح ذلك من خلال التدخلات الخارجية بتغيير المناهج وعملية التعليم، واستخدام وسائل الدعاية والإعلام وشبكات الاتصال الحديثة كالأقمار الصناعية والقنوات الفضائية و شاشات الحاسوب لتنفيذ ذلك حتى يمكن هدم المنظومة القيمية واهتزاز النظم التربوية[20].

ويري "مصطفى منصور" أنه منذ أحداث 11 سبتمبر2000 ازدادت الهجمة على الوطن العربي متهمة دينه وتقاليده ونظم تعليمه بأنها مصدر للإرهاب. وتشير خطة

واشطن لتغيير المناهج التعليمية في مصر والعالم العربي، والتي صاغتها مجموعة من السياسيين الأمريكيين ووافق عليها الرئيس "بوش"، إلى هذا التدخل السافر في المناهج، ومما جاء فيها ((لن نستطيع أن نغير من محتوى القرآن، ولكن علينا التدخل لإفراغه من مضمونه وتغيير التربية الدينية إلى مسمى الثقافة الدينية، وأن تكون اللغة الدينية مبنية على العقل والمنطق، لا على النقل والتبعية للكتاب المقدس " القرآن" دون تفكير...))[21] ؛ ولتفاصيل أكثر حول التقرير الذي يبين بجلاء تحديات العولمة التربوية لنظم التربية والتعليم للدول العربية والإسلامية، يمكن الرجوع للمرجع السابق.

السؤال الذي يطرح هنا، ما علاقة النظام العالمي بالإصلاحات التربوية في الجزائر المسماة بيداغوجيا الكفاءات ؟

ورد في خطة تنفيذ إصلاح النظام التربوي لوزارة التربية الوطنية، المؤرخة في أكتوبر 2003، أن إصلاح المدرسة الجزائرية يستجيب لتحديات داخلية وأخرى خارجية[22].

- التحديات الداخلية

يجب على النظام التربوي أن يرفع ثلاثة تحديات داخلية :

* ينبغي أن تترجم في المدرسة، التغيرات المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي حصلت في الجزائر خلال السنوات الأخيرة: وذلك بجعل المدرسة تقوم أحسن قيام، بإيصال قيم التسامح والحوار وتحضر التلاميذ لممارسة مواطنتهم في مجتمع ديمقراطي...

* يتعين على المدرسة الاضطلاع جيدا بوظيفتها في التربية والتنشئة الاجتماعية والتأهيل.وبمعنى آخر، رفع نوعية النظام التربوي.

* مواصلة تطبيق ديمقراطية التعليم: أي ضمان حظوظ متساوية في النجاح لكل تلميذ. وبعبارة أخرى، زيادة الإنصاف في النظام التربوي.

- التحديات الخارجية

يجب على النظام التربوي أن يرفع عدة تحديات خارجية :

* تحدي العولمة الاقتصادية التي تتطلب كفاءات عالية، آخذة في التزايد، ومتلائمة أكثر فأكثر مع متطلبات حركية المهنة.

* تحدي المعلوماتية: أي اللجوء في آن واحد، إلى تكنولوجيا الإعلام و الاتصال الجديدة من أجل التحصيل المدرسي و تعلم استعمالها في مختلف قطاعات الحياة النشيطة.

بينا من قبل، أن بيداغوجيا الكفايات هي منتوج ما بعد الحداثة؛إذا كانت الحداثة أنتجت المجتمع الصناعي، فإن ما بعد الحداثة أنتجت مجتمع المعرفة، أو مجتمع

ما بعد الصناعي.مجتمع المعرفة هو توصيف اقتصادي لمجتمع أصبحت فيه المعرفة هي الرأس المال المالي بعد أن كانت الصناعة مصدر ذلك. وقد أدى هذا الوضع إلى قلب كثير من المفاهيم، وإحداث تغييرات جذرية في حياة الإنسان، وتصوراته وعاداته.ويتميز المجتمع الجديد حسب "عبد الفتاح ديبون" بجملة من الخصائص منها ما يلي[23]:

- سيطرة تكنولوجيا الإعلام والاتصال على حياة الإنسان، بوسائلها ووسائطها المتعددة " فهناك ما يزيد على 500 قمر صناعي تدور حول الأرض، مرسلة إشارات لا سلكية للحداثة التي صارت تنعم بها بعض الشعوب ".

- سيادة الانترنيت كوسيط اتصالي جديد، يربط بين كل أطراف الكون.ويشكل أكبر سوق بشرية، لقضاء كل الأغراض دون استثناء.

- الكم الهائل من الرسائل المعرفية التي تعبر القارات، وتتبادلها البشرية بكيفية لم يسبق لها مثيل.

- السيطرة المطلقة للإنتاج الأمريكي واللغة الإنجليزية، حيث تشير بيانات استخدام الأنترنيت أن 100 موقع فقط تستحوذ على 80٪ من عدد الزوار، في حين توزع 20 ٪ المتبقية على ملايين المواقع الأخرى؛ وتحتكر الإنجليزية وحدها 85٪ من المواقع.

أما عن التحولات التي أحدثها هذا الوضع فيمكن إجمالها فيما يلي:

- الفورية: وتعني سرعة تحقيق الطلب لدى المستهلك، أم كان تجارة، أم اتصالا، أم خبرا، أم نتيجة بحث علمي.وقد أدت هذه الفورية في الأداء إلى سرعة التقادم.حتى باتت المعلومات والاكتشافات والمخترعات، تتقادم وهي في عز جدتها.

- الوفرة: أي وفرة العرض، مادامت كل المعروضات على مرمى حجر من المستهلك، وما عليه إلا أن يدلي ببطاقته البنكية لتتحقق له كل المطالب دون استثناء

- اللاوسيط: ويعني التخلي شبه النهائي عن الوسيط في المعاملات الإنسانية، ممّا أفضى إلى التعامل المباشر بين المنتج والمستهلك، أو المرسل والمتلقي.

- الرمزية أو الافتراضية: إذ صار كل شيء في الوجود موصوفا بذلك، مما شكل أكبر هجرة للبشرية، من واقعها المادي إلى واقع رمزي يوجد على شبكات الاتصال والإعلام. فأصبح الحديث عن المواطن الافتراضي، والواقع الافتراضي، والحكومة الإلكترونية، والبنك الإلكتروني. وهو واقع تتلاقى فيه كل الأجناس والعرقيات بكل اختلافاتهم اللغوية، بعيدا عن إكراهات الزمن والمكان.

- اللاحدود: استطاع الواقع الافتراضي أن يضع حدا لكل معيقات التواصل الإنساني، من رقابة حكومية، إلى بعد المسافة، إلى غياب وسائل الاتصال أو ندرتها وبذلك تحقق حلم القرية الكونية بتعبير ماكلوهن.

لكن هذا التحول المغري بمظاهره، يحمل في طياته نوازع تدميرية تتجلى على الخصوص في ما يلي :

- القضاء على كل أشكال المقاومة الذاتية والموضوعية للإنسان، عبر عزله عن محيطه القيمي والاجتماعي والثقافي، وإلحاقه بآلة الاستهلاك الأمريكية المدمرة.

- تقسيم العالم إلى فئتين: قلة تمتلك أدوات الإنتاج المعرفية، وتستطيع أن تساهم في بناء هذا العالم الجديد، وأكثرية لا تمتلك تلك الأدوات وتبقى مستهلكة، ومنها من لا يزالون في أمية مطبقة.

إن غياب مقومات المنافسة الشريفة بين العالم المتحضر(أمريكا على الخصوص)، وبين بقية العالم، سيزيد من تعميق الهوة الاقتصادية بينهما، وسيجعل كل بلدان المعمور مستعمرة أمريكية، في الأفق المنظور على أبعد تقدير[24].

المعادلة المطروحة هي نفسها التي كانت من قبل، جهة منتجة وجهة مستهلكة.تغير الشكل، لكن الجوهرأو العلاقة بقيت على حالها ولم تتغير. بالأمس التربية استطاعت أن تحتوي الصراع المحتدم بين المعسكرين الليبرالي والاشتراكي من خلال فرض بيداغوجيا الأهداف التي سعت في جوهرها إلى تنميط المواطن من خلال عملية الترويض، وفق النموذج الأيديولوجي السياسي الذي كان مهيمنا في كل بلد؛ آنذاك النموذج المهيمن عندنا هو النموذج الاشتراكي الذي اعتبر خيار لا رجعة عنه، واليوم فالدعوة صريحة لتكييف المدرسة مع الوضع العالمي الجديد. ليس لأن المدرسة مدعوة إلى تعليم نوعي يستجيب لشروط العصر، ويحافظ على استمراريتها كمؤسسة لإنتاج المعرفة وأدواتها، فهذا يبقى شعارا للاستهلاك،وإنما لتدخل المدرسة في شبكة المؤسسات المعولمة،لا سيما أنها أصبحت نقطة جذب لا مثيل لها لاعتبارين:

الأول: أنها سيوكل إليها تشكيل الذهنية المأمولة، باعتبار الدور التاريخي الذي عرفت به كأداة للتنميط والترويض.

الثاني: أنها تشكل سوقا استهلاكية عالمية ضخمة، وهذا ما يفسر المنافسة الشرسة بين كبريات الشركات لاحتلال هذا الكنز المكنون. ويجري الحديث الآن عن "سوق التربية"، "وسوق المواد والخدمات البيداغوجية" و"سوق الأساتذة والتلاميذ".

لنعود الآن إلى قراءة ما نصت عليه وثيقة وزارة التربية الوطنية ، لنبين كيف تم الإعلان بصفة رسمية ومباشرة عن تبني العولمة. أولي هذه التحديات الداخلية التي تم طرحها : ((ينبغي أن تترجم في المدرسة، التغيرات المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي حصلت في الجزائر خلال السنوات الأخيرة: وذلك بجعل المدرسة تقوم

أحسن قيام، بإيصال قيم التسامح والحوار وتحضر التلاميذ لممارسة مواطنتهم في مجتمع ديمقراطي...))

لاحظ استهلال الجملة بعبارة ينبغي أن تترجم في المدرسة التغيرات... هذا هو التنميط و الترويض الذي تحدثنا عليه، والسؤال بل الأسئلة التي تطرح هنا، كيف تم الاهتداء إلى أن قيمتي التسامح والحوار غائبتان في المدرسة الجزائرية؟ وإذا سلمنا بغيابهما، فهل هناك قيم أخري غائبة في المدرسة الجزائرية ؟ ما موقع هاتان القيمتان في سلم القيم التي تتحدي المدرسة الجزائرية والتي ينبغي للمتعلم أن يتعلمها ؟ ثم ما المقصود بالتسامح ؟ و ما المقصود بالحوار ؟

إن هذين المفهومين مأخوذان مباشرة من القاموس الدولي الغربي الذي تشرف عليه الولايات المتحدة الأمريكية. تحت عنوان التسامح و الحوار يطلبون من الدول التي لا تجاريها التخلي عن الذات والذوبان في منظومة الثقافة الغربية (العولمة)[25] ، وكل من لا يمتثل يصبح رجعيا، غير ديمقراطي ،متطرفا وإرهابيا ...فالتحدي الأكبر لا يزال قائما،لأن المعادلة لم تتغير،إنسان منتج وآخر مستهلك،وبالتالي فإن التحدي الداخلي يكمن في :

1) حالة اللاوعي والتبعية الثقافية والقيمية التي يعيشها المجتمع في ظل صراع قيمي و حضاري نمثل فيه الطرف الأضعف .
2) عدم وجود منظومة قيمية عامة للمجتمع يجتمع حولها الأفراد و المؤسسات لتبنيها و التمسك بها،والذوبان فيها و تعميقها في نفوس الأجيال القادمة ؛ و هو ما يعني حالة من الفراغ القيمي الرسمي المؤسسي .
3) حالة الصراع القيمي بين ما هو وافد من الخارج، وبين ما هو أصيل و ثابت (ازدواجية الانتماء، تشتت الانتماء).
4) ضعف الاهتمام بالمعلم و تشويه صورته و مكانته كقيمة سامية في المجتمع، والانتقال به إلى الدرجات الدنيا من السلم الاجتماعي و الاقتصادي في المجتمع، وهو ما أفقده الكثير من دوره في التعليم و التربية والتنمية.

إن التعليم بالكفايات بما يحمله من نزوع واضح إلى التضحية بالمعرفة لصالح المهارات لا يبدو بريئا في ظل تأييد أمريكي، وتردد فرنسي و كندي عن التطبيق. ويقول في هذا الصدد "عبد الفتاح ديبون" تحت عنوان منطلقات للتأمل، ما معناه :

بذلت فرنسا جهودا كبيرة لتطبيق بيداغوجيا الكفايات في مدارسها، وبعد سنوات قلائل، اضطرت للاستعانة برجال الأمن، بعد أن تضاعفت مستويات العنف داخلها.وبات 40 % من الفرنسيين يؤيدون تدخل رجال الأمن في المدارس خوفا على

سلامة أطفالهم من عنف زملائهم. وأمضت مقاطعة الكبيك بكندا سنوات عدة للتحضير لتعليم بالكفايات،وحين وضع القطار على السكة، لم يجد "فليب بيرنو" بدا من الاعتراف بالشعور بالإحباط بدعوى أن ما يراه ليس بيداغوجيا الكفايات وإنما هو شيء آخر لا يعرفه.((لا يمكن أن نقبل بتعليم مفروض.سأدافع عن فكرة أنه لا يوجد إصلاح إذا لم يكن قابلا للتفاوض، ومتفاوضا حوله. تفاوض مفتوح لا مساومات بين المركزيات النقابية والوزارات))[26]. وأخيرا السؤال الذي يطرح هنا هو :ما هي الأسس المعرفية للعملية التربوية في الجزائر؟ ما هو نوع الإنسان المنشود من خلال هذه الإصلاحات؟

إذا كان الجواب واضحا بالنسبة للدول الغربية التي فصلت في الأمر، من حيث أنها تريد تكوين إنسان الحداثة في مقابل إنسان المحافظة، فإننا من خلال عودتنا للوثائق الرسمية، التي بحوزتنا، لإصلاح منظومتنا التربوية[27]، لم نعثر البتة على أدنى جواب للسؤالين المطروحين؛ وهذا دليل آخر على تكريس مفهوم التبعية .

ثالثا: تقييم النظام التربوي الجزائري

النصوص التي تم عرضها تبين أن الإصلاح الاجتماعي لم يكرس القطيعة مع النظام الموروث عن الاستعمار الفرنسي، وإنما مع المجتمع الجزائري ومقوماته، باعتبار أن الإصلاح بمفهومه الواسع، خاصة التربوي، قبل أن يكون إجراءات تقنية فهو نظرة فلسفية مرتبطة بالأسس الإبستمولوجية للمعرفة، وبالأبعاد التاريخية الحضارية للأمة.لذا ينبغي قبل الشروع فيه التقيد بجملة من الضوابط والشروط المنهجية نوجزها فيما يلي:

1- **ضوابط الإصلاح التربوي**: الإصلاح له ضوابط ومعايير وأهداف؛ و كل عملية إصلاحية لا بُدّ أن تصاغ في إطار المعطيات التاريخية والحضارية للأمة باعتبار أن الإصلاح ليس أبدا انطلاقا من لا شيء ((بل هو انطلاق من التاريخ كشيء موضوعي، لواقع الأمة وبه يتحقق كمالها في المستقبل باستمرار لأنه عملية اصطفاء وترقي لخبرة الأمة الحضارية باستمرار))[28].

ومن جانب آخر ينبغي مراعاة جملة من الخصائص منها أهداف المجتمع، وما سيؤول إليه من حيث البنية ومن حيث البيئة المحلية. ولا بد كذلك من رسم صورة الإنسان النموذجي المراد تكوينه وهذه المسائل كلها مرتبطة ارتباطا متينا بالتراث الثقافي، وبأنماط المعيشة، وبالفلسفة السائدة في كل قطر وبالأهداف العقائدية[29].

مما سبق يتبين أن كل إصلاح اجتماعي أو تربوي أو ثقافي لا يراعي الضوابط المنهجية المرسومة يعتبر باطلا. لذا كان من اللازب على الجزائر المستقلة بادئ ذي بدء أن تجابه سياسة فرنسا التعليمية التي بقيت آثارها بعد الاستقلال، والتي كانت ترمي

إلى محو الشخصية الجزائرية من الوجود عن طريق محو مقوماتها الأساسية وهي:الفرنسة، التنصير والإدماج[30].

نعم، إنها اعتمدت هذه الأسس الثلاثة منذ احتلالها للجزائر، ووجدت مقاومة عنيفة من طرف الشّعب الجزائري، كانت أعنفها تلك التي قام بها الشيخ عبد الحميد بن باديس.أما بعد الاستقلال فكانت عراقيل كثيرة حالت دون استعادة مقومات الشخصية الجزائرية، والسبب يرجع بالدرجة الأولى إلى الحكام؛ إذ الذين حكموا الجزائر من الاستقلال إلى اليوم هم الفرانكفونيون. فعلى حد تعبير الأستاذ عبد الله ركيبي، أن هذه النخبة الحاكمة و المتغلغة في أجهزة الحكم لعبت دورا كبيرا في الدفاع عن اللغة الفرنسية .. فهي التي حملت لواءها ومازالت تدافع عنها بقوة وحماس كبيرين وتقف في أحيان كثيرة موقف الخصم للعربية والعداوة أحيانا أخرى أو الموقف السلبي تجاه الهوية الوطنية على أقل تقدير[31].

خلاصة القول أن الآليات التي وضعتها فرنسا في التعامل مع الأقطار التي عُرفت بما وراء البحار أو تلك الناطقة بالفرنسية نجحت. فالسياسة الثقافية التي وضعتها لم تعط نتائج في المجالين الفكري والثقافي فحسب، بل أيضا في المجال السياسي، والواقع الذي تعيشه اليوم لا يحتاج إلى شرح أو تفصيل لهذه النتائج[32] .

2- **مؤشرات فشل النظام التربوي**: سنقتصر هنا على ذكر بعض المؤشرات ذات العلاقة مباشرة بصياغة الإنسان، التي تبين لنا إن كانت أهداف النظام التربوي السالفة الذكر تحققت أم لا:

1.2 **اللغة العربية**: اللغة العربية التي تعتبر لسان هذه الأمة وتعبر عن ثقافتها وشخصيتها ووجودها لم تستعد إلى اليوم مكانتها الأصلية في المجتمع الجزائري؛ وهذا راجع إلى سبب رئيسي وجوهري وهو:((أن التوجه العربي للجزائر طغت عليه الديماغوجية والسلبية معا))[33] .

ونجد أن باحثين كثيرين تناولوا هذا الموضوع، وشرحوا الأسباب التي جعلت اللغة العربية لا تحتل المكانة اللائقة بها، نذكر من بينهم "أحمد بن نعمان" الذي خصص لها بحثا تحت عنوان "التعريب بين المبدأ والتطبيق". ونكتفي هنا بذكر سببين اثنين لما لهما من أبعاد نفسية:

1) في عهد الاحتلال الفرنسي كان أفراد المجتمع الجزائري ينظرون إلى اللغة الفرنسية كرمز للاستعمار، ويرفضون تعلمها بدافع الوطنية. أما الآن قد زال هذا المانع، وأصبح الأفراد يقبلون على تعلمها - بحكم الظروف - كوسيلة لضمان المستقبل.

2) أما بعد الاستقلال فإن اللغة العربية :((فقدت أحد العوامل الهامة المساعدة على المقاومة، والصمود أمام غزو اللغة الفرنسية، بتغير النظرة المجتمعية إلى اللغة الفرنسية، من كونها رمزا للاستعمار، إلى لغة المناصب العليا والامتيازات للمجتمع))[34].

وقد تجرأ المجلس الوطني المؤقت، المعين بعد إلغاء الانتخابات التشريعية في 11 جانفي 1992 على تعليق تطبيق قانون استعمال اللغة العربية، المصادق عليه من طرف نواب الشعب، ثم ألغي هذا التعليق في عام 1997، لكن للأسف تم تعليقه مرة أخري من طرف رئيس الجمهورية نفسه في عام 2003، ولا يزال حبيس الأدراج إلى يومنا هذا، والمؤسسات الرسمية لا تتعامل إلا باللغة الفرنسية.

أما موقع اللغة العربية في الإصلاحات الجديدة ، فقد تم التقليص من استعمالها، بحيث أصبحت الرياضيات تكتب رموزها باللغة الفرنسية، ومن الشمال نحو اليمين، في كل المراحل التعليمية .

هذا بالنسبة للغة العربية أوالتعريب في الجزائر،أما بالنسبة للمقومات الأخرى للشخصية الجزائرية، نجد الباحث "مصطفى زايد" توصل من خلال دراسة قام بها إلى أن التعليم الرسمي في مختلف المراحل التعليمية لا يدعم القدر الكافي القيم الإسلامية والشخصية الوطنية. فالنتائج المتوصل إليها حسب المراحل التعليمية كالتالي[35] :

2.2 **القيم الإسلامية**

- **مدى دعم التعليم الابتدائي و المتوسط و الثانوي للقيم الإسلامية**

اتضح من خلال الدراسة الميدانية ما يلي:

الوقت المخصص لتدريس مادة التربية الإسلامية غير كاف، ومضمون المادة غير فعال، بحيث لا يسهم في تحريك فعاليات العقيدة الإسلامية ، والطرائق البيداغوجية المتبعة في تدريسها غير فعالة . كما أن سلوك المعلم لا يدعم عملية تمكن القيم العربية الإسلامية في أغلب الأحيان، بالإضافة إلى ذلك، قلة اهتمام الإدارات المدرسية بالمادة.

- **مدى دعم التعليم الجامعي للقيم الإسلامية**

أما بالنسبة للتعليم الجامعي فقد بينت النتائج أنه لا يسهم إطلاقا في دعمها.

إذا عدنا إلى الإصلاحات الجديدة، نجد أنه تم إلغاء شعبة الشريعة الإسلامية من المنظومة التربوية. ولتبرير هذا الإلغاء تعهدت الدولة بتعزيز تدريس التربية الإسلامية في المنظومة التربوية؛ غير أن الواقع يقول عكس ذلك،و هذا ما بينته الدراسة التي قام بها الدكتور "عمار جيدل" أستاذ التعليم العالي بمعهد الشريعة الإسلامية،جامعة الجزائر؛ حيث أنه أجري مقارنة بين النظامين القديم والجديد فيما يخص متوسط

الحجم الساعي مخصص لمادة التربية الإسلامية في أطوار التعليم المختلفة، فكانت النتائج كالتالي :

- التربية الإسلامية في مرحلة التعليم الابتدائي

توصلت الدراسة إلى أن الطالب فقد ما يساوي 12 ساعة سنويا، وبالتالي يكون قد فقد في هذه المرحلة من التعليم 60 ساعة.

- التربية الإسلامية في مرحلة التعليم المتوسط

لاحظ الباحث أن النظام الإصلاحي حافظ على المتوسط الساعي السنوي المقدر بـ: 30 ساعة للسنة الدراسية، وبالتالي فإن الحجم الساعي لهذه المرحلة هو 120 ساعة.

- التربية الإسلامية في مرحلة التعليم الثانوي

لاحظ الباحث أن التعليم الثانوي بقي على حاله من الناحية التنظيمية الصرف، وهو في النظامين ما قبل الإصلاح (القديم) والإصلاح(الجديد) يشمل ثلاث سنوات تعليمية، تنقسم في كلياتها إلى جذعين مشتركين، أولهما علمي وثانيهما أدبي، ثم مرحلة التخصص في السنتين الباقيتين (الثانية والثالثة). وعليه، فإن النتائج كانت كالتالي :

- الشعب العلمية والتقنية: في النظام القديم كان عدد الحجم الساعي 120 ساعة، أما في النظام الجديد فقد أصبح الحجم الساعي يساوي 90 ساعة؛ وبالتالي فإن الطالب يكون قد فقد 30 ساعة.

- شعبة الآداب والعلوم الإنسانية واللغات الأجنبية: لاحظ الباحث أن الحجم الساعي في النظام القديم كان يساوي 120 ساعة، وفي النظام الجديد أصبح يساوي 150 ساعة، أي بزيادة قدرها 30 ساعة. لكن ينبغي ألا ننسي بأنه تم حذف تخصص الشريعة الإسلامية الذي يساوي (300ساعة)، أي أن التعليم الثانوي يكون قد فقد 270ساعة.ففي النظام القديم كان عدد الساعات هو 420 ساعة، وفي النظام الجديد أصبح 150ساعة. وعليه، يتساءل الباحث عن التعزيز أين هو؟ بالنسبة لمرحلتي التعليم الإلزامي (الابتدائي والمتوسط) فقد الطفل 15ساعة، في مرحلة عمرية حساسة. أين هو التعزيز؟[36]

3.2 الشخصية الوطنية

- **مدى مساهمة التعليم الابتدائي و المتوسط و الثانوي في تنمية الشخصية الوطنية**

بالنسبة للتعليم الابتدائي فهو لم يسهم بالقدر الكافي في تنمية روح الاعتزاز بالقيم والشخصية الوطنية كما أن المواد المدعمة للشخصية الوطنية تحظى باهتمام

متوسط من طرف المديرين والمفتشين، كما أنه لم يسهم في إرساء نمط واضح للشخصية الوطنية في أذهان النشء. أما بالنسبة للمرحلتين الأخر تين فإنه لا يسهم في دعم هذا الهدف بشكل كاف.

- **مدى مساهمة التعليم الجامعي في تنمية الشخصية الوطنية**[37]

بينت الدراسة الميدانية السالفة الذكر أن التعليم الجامعي لا يقدم إلا القليل جدا في هذا الشأن.

4.2 **ازدواجية النظام التعليمي**: يقول "عبد الله ركيبي" عن ازدواجية النظام التعليمي في الجزائر :((وقد بدت بعده التفرقة بين أبناء المعربين وأبناء الفئة الفرانكفونية "المحظوظة " ، بدا ذلك حتى في التعليم (قبل تطبيق المدرسة الأساسية) بقصد وعن سبق إصرار وتخطيط، فالأولون يوجهون إلى التعريب أما الآخرون فإلى المزدوج بل المفرنس، وقد لاحظ هذا باحث فرانكفوني يساري هو محمد حربي فقال: " وعلى صعيد التعليم يخاض التعريب وهو التطلع العميق لغالبية السكان بصورة ديماغوجية ويوجه النظام المدرسي المكلف وغير الفعال أولاد الطبقات الفقيرة نحو التعريب وأولاد ذوي الامتيازات نحو ثنائية اللغة"))[38].

يبين ما أورده المؤلفان بجلاء أن تطبيق الازدواجية في النظام التعليمي كان مقصوداً ومخططاً له، فالازدواجية لم تقتصر على جعل مدارس خاصة بأبناء الأغنياء يدرسون باللغة الفرنسية، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، فقد كانت هناك مدارس التعليم العام، ومدارس التعليم الديني، ففي الجزائر كانت معاهد التعليم الأصلي التابعة لوزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، ومدارس التعليم العام، التابعة لوزارة التربية والتعليم ، فكأن هناك مجتمعان تطبق عليهما منظومتان تربويتان، ولعل هذا ما جعل الرئيس الراحل هواري بومدين يقول:((لا أريد أن تكون هذه المؤسسات من الدرجة الثانية، حتى لا تتملك روادها مركبات وعقد، ويوصم محتواها بالتخلف والرجعية))[39]. وفي الحقيقة قوله هذا يعتبر وصفا حقيقيا وموضوعيا لهذا النوع من المعاهد. فهذا النوع من التعليم أدى إلى خلق ازدواج في شخصية الأمة، وشخصية الأفراد، وأصبحت الأمة تعاني من الفصام الاجتماعي و الفصام الشخصي، وحالت هذه الثنائية دون وحدة الأمة، وأصبحت خطراً على وحدة الفكر[40].

هكذا اتضح من خلال التحليل الوصفي للمواد المكونة لمنهاج العلوم الإنسانية والاجتماعية أنها لا تُسهم بالقدر الكافي في تعزيز الانتماء؛ أما بخصوص الإصلاحات الجديدة التي تنشد تكوين ((إنسان الألفية الثالثة ومواطن العالم)) على حدّ تعبير

السيد "نايت سليمان"[41] ممثل وزارة التربية(2010)، جعلت من هذه المواد إطارا دون محتوي، وشكلا دون مضمون. واعتبرت المعرفة هدفا لذاتها،بدلا أن تكون وسيلة لغاية سامية.

والمعرفة المنشودة،هي تلك التي تصب في أهداف العولمة. ومن ثمة،فإن جميع الإصلاحات التربوية التي قمنا بها، هي استجابة في آخر المطاف للخارج أكثر من الداخل. فاليوم الدعوة صريحة لتكييف المدرسة مع الوضع العالمي الجديد، بل جعلها في شبكة المؤسسات المعولمة.

المفهوم الجديد للمواطنة يقودنا إلى طرح التساؤل التالي إذا كان بالإمكان للشخص أن يكون له أكثر من وطن، فهل يقتضي هذا تعدد الانتماءات والولاءات؟

يجيبنا القرضاوي بقوله أن الإنسان في الواقع ليس له انتماء واحد، فالإنسان ينتمي إلى أسرته، وينتمي إلى قريته، وينتمي إلى بلديته، وينتمي إلى محافظته، وينتمي إلى وطنه، وينتمي إلى قارته، وينتمي إلى دينه، وينتمي إلى أمته "الكبرى المؤسسة على الدين"، وينتمي إلى الأسرة الإنسانية.

هذه الانتماءات غير متعارضة فيما بينها ولا متناقضة، بل هي تعبر عن حقائق قائمة بالفعل والعلاقة بينها علاقة الخاص بالعام، والأخص بالأعم، وما بينهما.

إنما تحدث الإشكالية حين يتعارض الانتماء إلى الوطن والولاء له، مع انتماءات وولاءات أخرى يلتزم بها الإنسان. وذلك مثل الانتماء إلى الدين والولاء له. ومثل الانتماء إلى القوم والولاء لهم. ومثل الانتماء إلى البشرية والولاء لها. فأي هذه الولاءات والانتماءات أولى بالتقديم على غيرها؟ وبعبارة أوضح : إذا تعارض الولاء للوطن والولاء للدين، فأيهما يقدم، وبأيهما نضحي[42] ؟

3- **أسباب فشل النظام التربوي**: اتضح مما سبق عرضه، أن نظام التعليم الرسمي لم يسهم بالقدر الكافي في المحافظة على مقومات الشخصية الجزائرية وتنميتها ويرجع ذلك إلى:

1.3 **غياب صورة المستقبل**: النهج الخاطئ الذي سارت عليه الجزائر غداة استقلالها، بحيث واجهت المشكلات الآنية والتي تتمثل في إصلاح العمران والخراب الاقتصادي، وسد حاجيات الشعب .. على حساب المشكلات المستقبلية. فكان ما قامت به من عمل أقرب إلى الترقيع bricolage وإلى عمل رجال المطافئ منه إلى البناء والإصلاح. لذا فإن ما تم في الجزائر لا يمكن أبدا أن يسمي إصلاحا، وإنما هو تعديل لبعض عناصر النظام التعليمي، مثلنا في ذلك مثل باقي البلاد الإسلامية التي أبقت((على شكل المؤسسات التربوية التي أسسها الاستعمار أيام احتلاله للبلاد مع

محاولة إدخال بعض التعديلات المتعلقة بالمناهج وأهداف التربية وأغراضها في ضوء مرحلة الاستقلال والحرية وما تضمنته من مشاريع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية))[43].

ونجد الملاحظة ذاتها وضعتها اللجنة الدولية للنهوض بالتربية، فقد ورد في كتاب"تعلم لتكون"ما نصه : "فبلدان العالم الثالث ما كادت تتخلص من عهد الاستعمار حتى أخذت تخوض معركة حاسمة ضد الجهل؛ لأنها اعتبرت ـ وفي ذلك على صواب ـ أن القضاء على الجهل هو الشرط الأساسي للتحرر الدائم، والطريق الوحيد للرقي والازدهار.وقد اعتقدت بأنه يكفي لتحقيق هذا الأمر كله، أن تنتزع من يد المستعمرين سلاح التفوق التقني.وهاهي ذي اليوم تلاحظ أن تلك الأنظمة المستعارة ((وهي أنظمة رائدة في بلدها الأصلي))لا تتماشى مع حاجياتها ومشاكلها.وإذا نظرنا إلى مشاريعها الإنمائية في مجال التربية فإننا نجد أنها تتنافى مع إمكانياتها المالية، حتى أعداد المتخرجين من المعاهد أعلى من أن تستوعبهم مجالات العمل، مما أدى إلى نوع من البطالة الخاصة التي لا تقتصر مساوئها على ضعف المردود بل تتجلى عواقبها الوخيمة على الصعيد النفسي والاجتماعي، وهذا أمر أصبح يهدد المجتمع بالانهيار"[44].

2.3 **<u>التصور الذري للإصلاح</u>**: يتجلى هذا التصور الذري Vision Atomique، أو الجزئي للإصلاح من خلال الأفكار المتبناة لإصلاح المجتمع. حيث لجأ مسؤولو البلاد إلى تبني الفلسفة الاشتراكية، وأقروا بأنها اختيار لا رجعة عليه، وتهدف هذه الفلسفة إلى بناء مجتمع اشتراكي تحكمه مبادئ أساسية وهي: الإسلام،الديمقراطية والاشتراكية. هل تم تحقيق ذلك ؟ وهل تراجع المسؤولون عن هذا الاختيار؟

أظن أن الأوضاع المتردية التي لا مثيل لها في أي بلد عربي أو إسلامي كافية للإجابة على ذلك. فاستيراد النماذج، وانتحال المفاهيم ،والمحاولات التوفيقية بين الأضداد، كمحاولة التوفيق بين الإسلام والاشتراكية فهي جناية على الأمة. الإسلام دين رباني، في حين أن الاشتراكية فلسفة أو إيديولوجية ..اليوم هناك دعاة في الساحة السياسية يريدون التوفيق بين الإسلام والديمقراطية.

ولئن كان مصطلح الديمقراطية متداولا عندنا ويعتبر من المبادئ الرئيسية الموجهة للنظام السياسي،الأمر الذي أدى إلى انتحال مبدأ تكافؤ الفرص في التربية بالمفهوم الاشتراكي، فإن الديمقراطية اليوم تعني الحرية؛ومن هنا نجد أن مفهومها تغير وتلون بتلون التوجه الإيديولوجي للبلد. ومهما يكن فإن دعاة الإيديولوجية الديمقراطية في البلاد الإسلامية يعتقدون أن تبنيها كخبرة سيؤدي إلى نفس النتائج التي نتجت عن تبنيها والعمل بها في الأمم الحديثة الشرقية و الغربية، وهم في ذلك مخطئون لأن ما حصل عليه الغرب والشرق من تطور حضاري وتقدم تكنولوجي.((لم

يعد فقط إلى مبدأ الديمقراطية كمبدأ أو إيديولوجية سياسية عامة وتربوية بقدر ما يعود إلى مجموعة من العوامل تفاعلت مع مبدأ الديمقراطية وكونت في مجموعها البديل الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي في الإطار الحضاري العلمي والصناعي والتكنولوجي الحديث))[45]. ويقول أيضا في هذا الموضوع محمد حسنين هيكل[46]:((و لقد راح الكثيرون يتحدثون جُزافا عن الديمقراطية وحقوق الإنسان دون وعي كاف بأن هذه القيم العظيمة نتائج أكثر منها مقدمات وهي نتائج لتفاعلات اقتصادية اجتماعية تصل المجتمعات معها إلى حالة من التوازن تجعل من كل مواطن طرفا مسؤولا وليس مجرد رعية طيعة ،وحالة المواطنة درجة لا تصل إليها الأمم إلا بعد صراعات طويلة و قاسية يستحيل اختصارها ،وإن أمكن تسريعها ، ويظل أمرها مرهونا فيما أظن باتساع الآفاق الممكنة للصعود الاجتماعي)) .

والحقيقة أن محاولات التوفيق تكون أحيانا مقصودة ، و الغرض منها التغليط وتحقيق أغراض ظرفية وهذا ما سماه "بشير بومعزة":((بالسياسة الديماغوجية القاسية التي ضحت بالكيف من أجل الواجهة))[47].وفي أحايين كثيرة تكون ((قائمة على التصور الذري أو الجزئي لأن التصور الشمولي،يرفض فكرة التوفيق رفضا تاما.فالكليات المغايرة بالضرورة لغيرها من الكليات التي ليست من نفس المصدر والمنهج و الشريعة. فكل كلي في شريعة ما ، أو منظومة ما ،يختلف من كل آخر يناقضه في الأصل[48].

خاتمة

إذا عدنا إلى التربية في الجزائر ، فإننا نجد المسؤولين والمشرفين عليها ، والعاملين في الحقل التربوي ، قد حصروا اهتمامهم في تدبير الأداة التعليمية ونَسَوْا التعليم ، كيف ذلك ؟ سعوا لنشر التعليم والقضاء على الأمية ، و إعادة الاعتبار للإنسان الجزائري ، إذ أن قراءة ميزانيات الدولة المعدة منذ الاستقلال إلى يومنا ، تبين أن التربية ، توضع في سلم الأولويات ، غير أننا إذا قارنا بين الجهود المبذولة والنتائج المحققة نجد بوْنا شاسعا .

فالإصلاح التربوي الذي شرع فيه بعد الاستقلال في الجزائر ، بدلا من أن يكرس القطيعة مع النظام الاستعماري الموروث الذي كان هدفه تكوين الإنسان اللامنتمي ، إنسان الهامشية التاريخية ، دعمناه ، ومن ثم فهذا التردي الذي عليه البلاد ما هو إلا امتداد للأوضاع التي سادت أجيالا من الأمة ، سبق أن كانت ضحية الحرمان التربوي الذي نشأ عنه جيل اللافعالية الحضارية أو إنسان الهامشية التاريخية.

النظام التعليمي في الاثني عشرة سنة الأولى من الاستقلال، بدلا من أن يكرّس القطيعة مع النظام الموروث، كرّسها مع المجتمع الجزائري ومقوماته، وهذا ما جعله يتميز آنذاك، حسب عبد الرحمن رميلي(1982) بما يلي:

1) عجزه عن مجاراة وتيرة التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد .
2) النظام التعليمي لم يكن جزائريا
3) غياب فلسفة تربوية.

الإصلاحات الجديدة التي شرعت فيها الجزائر سنة 2003 هي استجابة للخارج أكثر من الداخل. إذا ما رحنا نبحث عن نموذج الإنسان المنشود في منظومتنا، خاصة في ضوء الإصلاحات الأخيرة، وجدناه غير محدد وغامض، والأرضية الفلسفية المعتمدة في العملية الإصلاحية تشوبها ضبابية.

في غياب المؤشرات الحقيقية الدالة على إرادة الإصلاح، لا يمكننا أن نتحدث عن مساهمة التربية في تكوين المواطن الصالح.فالمقدمات الخاطئة تؤدي إلى نتائج خاطئة بالضرورة.

الهوامش

1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قوانين المالية من 2001 إلى 2010 و من 2011 إلى 2018.

2) عثمان بن صالح العامر، أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي، دراسة مقدمة للقاء السنوي الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحة 1426هـ _ 2004 م .

3) القرضاوي يوسف، الوطن والمواطنة في ضوء الأصول العقدية والمقاصد الشرعية، د.م، 2010، 13.

4) الكواري علي خليفة ،مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، المستقبل العربي، العدد 2، 2001، ص 114.

5) عثمان بن صالح العامر، أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي، دراسة مقدمة للقاء السنوي الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحة 1426هـ _ 2004 م ، ص 12.

6) غيث عاطف، قاموس علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 56.

7) هلال فتحي وآخرون، تنمية المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية بدولة الكويت، مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية، 2000، ص 25.

8) عثمان بن صالح العامر، أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي، دراسة مقدمة للقاء السنوي الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحة 1426هـ _ 2004 م ، ص 14-15.

9) خضر لطيفة إبراهيم، دور التعليم في تعزيز الانتماء، القاهرة، عالم الكتب، 2000، ص 25.

10) بدوي أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، لبنان، بيروت، 1978، ص 16.

11) خضر لطيفة إبراهيم، دور التعليم في تعزيز الانتماء، القاهرة، عالم الكتب، 2000، ص 28-30.

12) زايد مصطفى، التنمية الاجتماعية و نظام التعليم الرسمي في الجزائر، د.م.ج، الجزائر، 1986، ص 182.

13) عبد الرحمن رميلي، الإصلاح التربوي قيوده و عقباته :التجربة الجزائرية، مجلة التربية الجديدة ، العدد 25،
بيروت، أفريل 1982، ص 75.

14) زايد مصطفى، التنمية الاجتماعية و نظام التعليم الرسمي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 158-159.

15) وزارة التربية والتعليم الأساسي للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مجلة التربية، العدد1، جانفي -فيفري، 1982،ص 10.

16) غريب عبد الكريم، بيداغوجيا الكفايات، ط 5، منشورات عالم التربية، الدار البيضاء، 2004،ص 09.

17) الفارابي عبد اللطيف وآخرون، البرامج والمناهج من الهدف إلى النسق، منشورات عالم التربية، الدار البيضاء، د.ت، ص 138.

18) غريب عبد الكريم، بيداغوجيا الكفايات، ط 5، منشورات عالم التربية،الدار البيضاء، 2004، ص 10.

19) منصور يوسف مصطفي،تحديات العولمة التربوية المتعلقة بالمدرسة وسبل مواجهتها ،بحث مقدم إلى مؤتمر الإسلام والتحديات المعاصرة المنعقد يومي 02 و3 أفريل 2007، ص 10.

20) منصور يوسف مصطفي،تحديات العولمة التربوية المتعلقة بالمدرسة وسبل مواجهتها ،بحث مقدم إلى مؤتمر الإسلام والتحديات المعاصرة المنعقد يومي 02 و3 أفريل 2007، ص 11.

21) منصور يوسف مصطفي،تحديات العولمة التربوية المتعلقة بالمدرسة وسبل مواجهتها ،بحث مقدم إلى مؤتمر الإسلام والتحديات المعاصرة المنعقد يومي 02 و3 أفريل 2007، ص 12.

22) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،مكتب اليونسكو الإقليمي للمغرب العربي- الرباط،تحوير البيداغوجيا في الجزائر، 2006، ص10-11.

23) عبد الفتاح ديبون،خدعة بيداغوجيا الكفايات،موقع الحوار المتمدن، مارس 2006،ص2.

24) عبد الفتاح ديبون،خدعة بيداغوجيا الكفايات،موقع الحوار المتمدن، مارس 2006،ص 2-6.

25) سبرطعي مراد، واقع الإصلاح التربوي في الجزائر "تقرير اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية 2001 نموذجا"، مذكرة ماجستير في علم اجتماع التربية (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر، 2008، ص 121.

26) عبد الفتاح ديبون،خدعة بيداغوجيا الكفايات،موقع الحوار المتمدن، مارس 2006،ص 8.

27) يمكن الرجوع أيضا إلى الوثائق الرسمية المعتمدة في الإصلاحات الأخيرة والتي لم تشر إطلاقا إلى نموذج الإنسان المنشود:

-République algérienne démocratique et populaire, ministère de l'éducation nationale ,référentiel général des Programmes, décembre2005 ,.

-République algérienne démocratique et populaire ,ministère de l'éducation nationale, guide méthodologique d'élaboration des programmes, février2007 .

-Boubekeur Ben Bouzid, la réforme de l'éducation en Algérie " enjeux et réalisations" ,casbah éditions, Alger,2009 .

28) عباسي مدني، مشكلات تربوية في البلاد الإسلامية، دار الشهاب، باتنة - الجزائر، 1986،ص56.

29) ايدغار فور، تعلم لتكون، ترجمة حنفي بن عيسى، اليونسكو - ش.ون.و،الجزائر، 1979،ص238-239.

30) تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الوطنية، ش.م.ن.ت، 1975،ص104.

31) ركيبي عبد الله، الفرنكوفونية مشرقا ومغربا، دار الأمة للطباعة ،الجزائر، د.ت. ،ص 55، 139.

32) ركيبي عبد الله، الفرنكوفونية مشرقا ومغربا، دار الأمة للطباعة ،الجزائر، د.ت. ،ص 55.

33) ركيبي عبد الله، الفرنكوفونية مشرقا ومغربا، دار الأمة للطباعة ،الجزائر، د.ت. ،ص 169.

34) ابن نعمان أحمد ، التعريب بين المبدأ و التطبيق، ش.و.ن.ت، الجزائر. 1981، ص 562.
35) زايد مصطفى، التنمية الاجتماعية و نظام التعليم الرسمي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 267-310.
36) جيدل عمار، قرار تعزيز تعليم التربية الإسلامية في المنظومة التربوية، جريدة الشروق ،06، 08 و 09 أكتوبر2005، الأعداد، 1502، 1503، 1504، الجزائر.
37) زايد مصطفى، التنمية الاجتماعية و نظام التعليم الرسمي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 354.
38) ركيبي عبد الله، الفرنكوفونية مشرقا ومغربا، دار الأمة للطباعة ،الجزائر، د.ت. ،ص 142-143.
39) عبد المجيد الشريف، الأصالة، العدد 4، مجلة تصدرها وزارة الشؤون الدينية الجزائرية، أكتوبر 1971، ص63-69 .
40) أبو العينين علي خليل، أصول الفكر التربوي الحديث بين الاتجاه الإسلامي و الاتجاه التغريبي، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت،ص244.
41) نايت سليمان الطيب،التجربة الجزائرية في التربية على المواطنة،الندوة الفكرية السنوية للتربية والمواطنة، منتدى الفكر العربي، قصر الأمم – الجزائر من 25 إلى 28 أكتوبر 2010.
42) القرضاوي يوسف،الوطن والمواطنة في ضوء الأصول العقدية والمقاصد الشرعية، د.م، 2010، ص 45.
43) عباسي مدني، مشكلات تربوية في البلاد الإسلامية، دار الشهاب، باتنة - الجزائر، 1986، ص331.
44) ايدغار فور، تعلم لتكون، ترجمة حنفي بن عيسى، اليونسكو - ش.و.ن.و،الجزائر، 1979، ص19-20.
45) عباسي مدني، مشكلات تربوية في البلاد الإسلامية، دار الشهاب، باتنة - الجزائر، 1986، ص333-334.
46) هيكل محمد حسنين، مصر والقرن الواحد و العشرون، ط2، دار الشروق، بيروت، 1994.
47) ركيبي عبد الله، الفرنكوفونية مشرقا ومغربا، دار الأمة للطباعة ،الجزائر، د.ت. ،ص 163.
48) عباسي مدني، مشكلات تربوية في البلاد الإسلامية، دار الشهاب، باتنة - الجزائر، 1986، ص138.